**"الإتجار في العطش"يُهدِّد أمن المنطقة العربية!!**

**عنوان لتقرير أصدره "منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية"حيث أستوقفني نشره في الصفحة 20 من جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 6/12/2018.وبعد قراءته بتمعن،إنتابني القلق من جراء ما تضمنه من وقائع تؤشر الى صراع دولي غير مرئي للسيطرة على الموارد المائية في الوطن العربي.وذلك بسبب تحول المياه الى سوق تدر أرباحاً طائلة للشركات عابرة القومية،حيث يتوقع الخبراء وصول حجم صفقات الأتجار في المياه الى 660 مليار دولار بحلول عام 2020 (أي بعد سنتين لا أكثر). ويشير التقرير أنه قياساً على الأرباح المتوقعة من جراء هذا الحجم الأستثماري غير المسبوق،سارعت مؤسسات التمويل الدولي،بدءاً من البنك الدولي،وبنك الأستثمار الأوروبي،وبنك التنمية والإعمار الأوروبي،الى الأنخراط في المشاريع التي تسعى اليها الشركات العابرة للحدود وللقوميات،للسيطرة على تلك الموارد،لأنه على ما يبدو اذا كان للمشتقات النفطية بديلاً جاهزاً هو "الطاقة البديلة" و"الطاقة المتجددة"،فالمياه العذبة الطبيعية لا بديل عنها لحياة الأنسان.والتقرير يستفيض بالوقائع التي تخفي في ثناياها تخطيط دفين للسيطرة على مصادر المياه في الوطن العربي،لا سيما ما يتعلق بسد "النهضة الأثيوبي" الذي هو في طور الأنجاز النهائي،والذي يُهدد كميات المياه المخصصة لبلد العبور "السودان" ولبلد المصب "مصر"، بالرغم مما يحفظه لهما القانون الدولي المتعلق بتحديد أصول توزيع المياه بدءاً من ينابيعها،مروراً بدول الأنسياب،وصولاً الى دولة المصب. كما يضيء التقرير الى ما تقوم به أسرائيل من أجراءات تتعلق بسرقة مياه روافد نهر الأردن الأربعة،وعدم الألتزام بالقانون الدولي الذي يحدد أصول أستثمار المجاري المائية المشتركة مع سوريا ولبنان والأردن،والدور المشبوه الذي لعبه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،بتمويلهما مشروع قناة البحرين – أي القناة التي ستربط البحر الأحمر بالبحر الميت – من دون أي شراكة مع فلسطين أو مع الأردن.على كل أن متابعة تفاصيل التقرير تؤكد على أن الوطن العربي قادم على حالة "عطش" ستكلفه الكثير من الأموال للتصدي لها !! لكن لماذا أتوسع أنا كلبناني فيما يعانيه الوطن العربي من مشكلة مستقبلية لا يمكنه التهرب منها،وأترك ما يعانيه لبنان من كوارث تدمر ثروته المائية،والتي تتفاعل ليس بسبب قوى قاهرة أو كوارث طبيعية،بقدر ما هي ناتجة عن تصرفات غير مسؤولة من قبل المواطنين في لبنان،وخير مثال على ذلك ما يُنشر عن تلوث نهر الليطاني،وكيف أن الدولة بقدِّها وقديدها عاجزة عن حماية هذه الثروة المائية،وترك التلوث يفتك بها، لابل الأنكى من التخاذل الذي تُبديه الدولة،هو سرعة التوافق على تخصيص مبالغ خيالية لتنظيف مجرى النهر،من خزينة الدولة التي تنوء تحت عجز لم يعرفه لبنان منذ نشؤئه في عشرينات القرن المنصرم.أضف الى ذلك ما نُشِرَ في الأشهر الماضية عن النسب العالية لتلوث المياه الجوفية،التي تعتبر المخزون الأستراتيجي للشعب اللبناني. هنا من حقنا أن نسأل لماذا التلكؤ في محاربة هذه الجريمة البيئية،ترى هل يكفي أقفال بعض المصانع التي تُصرِّف مياهها المبتذلة،وتلك التي تحوي على بقايا كيميائية من جراء تشغيل تلك المصانع على طول مجرى النهر ومحيط السد ! لا يا سادة،لبنان بحاجة الى مياهه نقية وصالحة للشرب والأستعمال المنزلي،وهذا حق للشعب اللبناني،يقتضي من المسؤولين في الدولة سرعة تأمينه،لأن أكثر من 80 % من الشعب اللبناني غير قادر على شراء المياه من شركاتها،التي تجاوز عددها شركات المياه الفرنسية !! كفى إستهتاراً بمستقبل المياه،فأقرأوا التقارير الدولية في هذا المجال،وأعرفوا بأنه في لبنان هناك ثروة مائية لا تُقدَّر بثمن،عليكم المحافظة عليها بكل الوسائل المُتاحة ووفق خطة وطنية شاملة،تمنع التلوث،وتسعى للحفاظ على كمية المتساقطات من كرم الله علينا،وذلك ضنّاً بالمصلحة العليا للشعب اللبناني!!!**